منطق القضايا وأحكامها عند ابن سينا

أ.د. نعمة محمد إبراهيم
الباحثة رويدة جاسم عبيد
كلية الآداب/ جامعة الكوفة

المقدمة:

عَنِيَ ابن سينا بمباحث القضايا بوصفها من الموضوعات المنطقية المهمة، وقد حدد للقضية دراسة واسعة في منطق الشفاء، كتابا بعنوان "العبارة"، وكذلك في مؤلفاته المنطقية محددا مسار القضية بوصفها حلقة وصل ما بين الحد والاستدلال، وإن أهمية هذا الموضوع ليس في المنطق الارسطي بل حتى في المنطق الرياضي المعاصر، وبالرغم من الاختلاف الكبير بين المنطق التقليدي والمنطق المعاصر إلا أن القضية تعد المادة الاساسية للمباحث المنطق الرئيسية مبحث الحد والاستدلال.

ولأهمية هذا الموضوع في الدراسات المنطقية وما بذله ابن سينا من جهد كبير من خلال الشرح والنقد والإضافة على منطق اليونان، ولكشف هذا الجهد تم اختيار الموضوع وذلك لبيان أصالة الجهد الاسلامي العربي في المنطق.

إن هذا البحث يحدد خياره المنهجي فهو يعتمد على آلية المنهج التحليلي الذي اتبعناه في تحديد آلية الدراسة.

أما الكتب التي اعتمدت عليها لابن سينا فهي: الشفاء، والنجاة، والاشارات والتنبيهات، وعيون الحكمة، ومنطق المشرقيين.

ويتألف البحث من تمهيد ومبحثين، تضمن الأول (البناء المنطقي للقضية) في حين تناول الثاني (أصناف القضايا)، وأنهينا البحث بخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

التمهيد:

يكون من المفيد أن يظهر هذا المبحث الذي يقوم على المصداق، وهو منطق القضايا والحكم، وقد بينا مسبقاً، أن موضع اهتمام ابن سينا يقوم على التعريف؛ لكونه ضرباً من ضروب الاستدلال المنطقي في

تحقيق الحجة القائمة على البرهان وقبل الشروع في القضايا فقد أبرز الشيخ الرئيس القيمة التي تتكون منها الكلمات بالنسبة إلى المعاني وأن ((اللفظ المفرد واللفظ المركب واللفظ الذاتي واللفظ العرضي، والمعيُن والمطلق، والكلي والجزئي ويُعرف هناك ما تكون الألفاظ الخمس التي هي جنس، ونوع، وفصل، وخاصة، وعرض عام))[١].

وأن هذه الألفاظ هي التي تكون القضية في بنائها العام وابن سينا لا يختلف في مؤلفاته المنطقية في تعريف القضية بأنها التركيب الخبري ((ما يمكن أن يقال لقائله أنه صادق أو كاذب فيما قاله أَمّا التركيبات التي مثل الاستفهام والالتماس، والترجي، والتعجي ونحو ذلك فلا يقال لقائله، أنه صادق أو كاذب الا بالعراض))[٢] والقضية: ((هي قول يتحمل الصدق والكذب))[٣] بوجه عام والقضية هي الجملة أو العبارة الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب فهي نوع من التركيب الذي يطلق علية فلاسفة المسلمين أسم التصديق أو القول الجازم [٤].

المبحث الأول: البناء المنطقي للقضية:

إن القياس لا يستقيم إلا إذا تقدمته مفاهيم العبارة، إنها قضية من الناحية الشكلية، لها حكمها ولها حدودها وأنواعها، وكمها، وكيفها ... ومنطق العبارة مُنْذُ أرسطو– يتعامل مع الاسم والكلمة، والألفاظ الدالة عليهما مقرونة باللغة؛ دون أن يمس جانباَ من المقولات وأصنافها[٥] وكذلك ترتبط دراسة القضايا المعدة لتأليف عناصر القياسات في التحليل النحوي، وقام ابن سينا بهذه الدراسة بكل عناية وتفصيل ولا سيما في الإشارات[٦].

أما في كتابه العبارة للشفاء فإنه يتحدث بصورة منهجية تعليمية متدرجة فيها من أنواع المعارف التي يهتدي إليها الإنسان والدلالة اللغوية في تصوراتنا لا تأتي بطريقة تلقائية في حين نجد الفارابي كما يرى أحد الباحثين: ((يدقق عملية ارتساخ المصطلح اللغوي في ذهن متعلم أو متكلم اللغة الساعية إلى تحصيل مواضعاتها بالارتكاز على المثلث الدلالي بحيث تطلق الملفوظات التي هي علامات فيشار بها إلى المحسوسات التي هي في العيان، فيحصل الاقتران الدلالي ،وهو ما يمكن أن نعبر عنه بإطلاق الدال، مع حضور المرجع حتى يحصل المدلول ،وعندئذ يمكن للمرجع أن يغيب فيصبح الدال محيلاً رأسا

على المدلول دون اقتضاء حضور المرجع))[٧] وهذا القول ينطبق على ابن سينا في تحصيله لتواطؤ اللغوي وتعتمد هذه العملية على حفظ الصور الذهنية للأمور الخارجية عن طريق الوعي الذي يحفظ هذه الصور فكلما مرت اشارة ذهنية ذات معنى استدعت العودة لهذه الصور((ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معنى فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم فكلما أوردها الحس على النفس التفتت إلى معناه))[٨] والمعرفة عن طريق الحس ،التي ترتسم فيها صور للأمور الخارجية التي تنتقل إلى النفس فترتسم فيها ارتسماً ثانياً ثابتاً ؛ وإنْ غاب عن الحس ثم تنتقل فيها المعرفة من صور المحسوس إلى صور التجريد فالمعرفة الوجودية إما بالحس وهو الوجود العيني الواقعي، وإما بالتجريد وهو الوجود العقلي الذهني وأن الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة فيما بينها فمالت الطبيعة البشرية إلى استعمال الصوت، ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها ليُدل على ما في النفس من أثر وهذا يسمى وجود اللفظي [٩]، ونحن نعرف أن كل العلوم التي اخترعها الإنسان ماهي إلا أفكار استنبطت من قوانين اتبعت المتأخر بالمتقدم لينفع به من يأتي من بعدهم فأحتاج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق فأخترعه أشكال الكتابة ، ويعتقد ابن سينا أن هذا الشكل من الوجود جاء بهداية إلهية وإلهام إلهي ، فما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس ، وهي التي تسمى آثاراً والتي في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معاني، أي مقاصد للنفس[١٠]، ويسمى هذا النوع بالوجود الكتبي والكتابة تدل على اللفظ في حين أن الألفاظ سواء جاءت ((بأمر ملهم وموحى به علمه من عند الله تعالى))[١١] أو جاءت عن طريق جماعة من الناس قد اتفقوا فيما بينهم على الألفاظ ((واستمر بها التعارف بسبب تراضٍ بين المتخاطبين)) [١٢] أو أنها جاءت بالتواطؤ وقد سلم بها الناس وانتقلت عبر المجتمعات البشرية عبر العصور وأن أبن سينا لم يخرج عن التصور الاغريقي للغة الاجتماعية في منطق الشفاء إذ مثلت أبحاثه امتداداً طبيعياً لدراسات المعلم الأول أرسطو وشروحه في التأليف المنطقي الذي تناول فيه العبارة وقد سعى المعلم الأول في دراساته المنطقية إلى توظيف الكلمة وتحليل أشكالها [١٣].

أَما الكتابة فليس لها آثار بلا توسط في الألفاظ؛ لأن الكتابة هي وسيلة التعبير عن الأشياء، ولو نفينا

الكتابة بلا ألفاظ لأصبح لكل فعل كتابة حتى يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثلا: للحركة كتابة وللسكون كتابة أخرى وللسماء كتابة أخرى [١٤] ولكن هذا ليس بالأمر السهل، لذا وجد الإنسان أنّ خير طريق له أن يقصد إلى «الحروف» الأولى القليلة العدد، واضعاً لها أشكالها بشكل لا يكون من المعتذر حفظها وتذكرها فإذا حفظت حوذي بتأليفها رقماً، وتأليف الحروف لفظاً فصارت الكتابة بهذا السبب دليلاً على الألفاظ أولاً؛ وذلك أيضاً دلالة على سبيل التراضي والتواطؤ فلذلك اختلفت الكتابة.

والألفاظ بحدَ ذاتها تتفرع على قسمين كما بينا سابقاً مفردة ومركبة وأنّ الألفاظ المفردة ليست بصادقة ولا كاذبة وكذلك أن الالفاظ المركبة وما يتحمل الصدق والكذب هو «الحكم» الذي يثبت أمراً أو ينفيه، ولا يدخل فيه الاستفهام ولا الطلب ولا التمني، ولهذه الألفاظ مؤشراتها المتعينة كدلالة الاسم ورسمه، والكلمة ومفهومها [١٥].

أما الكلمة فدلالتها زمانية، لأنها ترتبط بحركةٍ معينه لها، لذا فالمقصود اذن بدلالة الكلمة هو الفعل، والكلمة ما يسميه أصحاب النظر في لغة العرب «فعلاً» وقد كانت الكلمة في الوضع عند اليونانيين إنما تدل بالزمان على الزمان الحاضر ،ثم إذا أريد بهذا الزمان الماضي أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل، وأما العرب فلم تجرِ لهم العادة بإفراد كلمة للحاضر، فإنّ شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التي للحاضر فيقال: [إن زيداً يمشي]، أي في الحال، ويمشي، أي في الاستقبال، فإذا حاولوا زيادة البيان قالوا [إن زيداً هو ذا يمشي]، فاقتضى الحال الحاضر أو قالوا: سيمشي، أو سوف يمشي، فاقتضى الاستقبال، ويكون ذلك بالحاقٍ يلحق به [١٦] ثم يلتفت ابن سينا التفاتة إلى أنّ الكلمة لا تخلو من أنْ تكون مفردة ومركبة فإن كانت مفردة فلا ينبغي أن تكون صادقة أو كاذبة وإن كانت مركبة فيجب أن يكون لها أجزاء دوالٍ فيقول هنا: ((ليس في اللغة العربية فعلٌ هو كلمة، فإن قولهم أمشي ويمشى فعل عندهم، وليس كلمة مطلقة؛ وذلك أن الهمزة دلت على موضوع خاص، وكذلك التاء فصار قولك: أمشي أو مشيت صدقاً أو كذباً، وكذلك يمشي ومشيت ،وكأن ذلك في حكم قولك أنا أمشي، وأنت تمشي وأنا مشيت، ومفهومها مفهوم واحد وهذا بالحقيقة موضع نظر ،فإن هذه اللفظة لا تخلو إما أن تكون مفردة أو مركبة، فإن كانت مفردة فلا ينبغي أن تكون صادقة أو كاذبة فقد جزمنا بأنّ الألفاظ المفردة لا صدق فيها

ولا كذب، واما إنْ كانت مركبة فيجب أن يكون لها أجزاء دوال، فهب أن الهمزة من قولنا أمشي دلت على معنى والتاء من تمشي دلت على معنى، فالباقي جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجوه، فإن اللفظة المركبة من ميم ساكنة مبتدأ بها، ثم شين، ثم ياء، إما أن يكون لفظا بنفسه البتة إن كان حقاً ما يقال من أن الساكن مبتدأ لا يبتدأ به أو يكون لفظاً لا يدل على معنى من المعاني إن أمكن أن يبتدأ به))[١٧] والواضح أن ابن سينا كان يعرف اللغة العربية، وذلك أنه عندما يتكلم مثلاً عن بعض القضايا سيئة التعين هل الحامل، كالرجل، قد أخذ بمعنى كلي أو جزئي، فلاحظ أن هذا لا يمكن أن يكون في العربية والواقع أنه يعرف في هذه اللغة بما لاشك فيه، وذلك بحرف التعريف، أما كلمة «الرجل» كونُ المقصود هو الرجل كلياً فإذا نوّن الاسم فقيل «رجُلٌ» قصد رجل قصداً جزئياً [١٨] .

بعد أن عرفنا أنّ القول والمعنى المؤلف يسمى «قضية» ويسمى قولا جازماً [١٩] وهذا ما صاغهُ أرسطو وبحث فيه من بعده الفلاسفة، ولكن هنا نحاول قراءة الجديد الذي اضافة الشيخ الرئيس ابن سينا، وقبل الشروع في ذلك علينا الوقوف عند اصناف القضية .

والقضية اما أن تكون صادقة أو كاذبة من حيث الكيف، وإما ان تكون موجبة أو سالبة من حيث الكم وهنا يقول ابن سينا في أرجوزته المزدوجة :

والقول أمـــــا قابل للصـدق والكذب كالإنســان هو ذو النطق
فإنه صـــدقة أو الإنســـــان طــير فهذا كـــــــذب بهتان [٢٠]

من هنا يتضح لنا أَن القضية هي قولٌ تامٌ مركب يحُمل الصدق أو الكذب لذاته، وإنّ هذا التعريف للقضية من الرسم التام؛ لأنه يتكون من الجنس القريب ومن الخاصة، والسبب في أضافة قيد لذاته في هذا التعريف هو إخراج بعض الإنشاءات من التعريف وهي التي يتوهم في حقها الاتصاف بالصدق والكذب [٢١].

وهنا لا نريد البحث في التركيب الداخلي للقضية بمعنى العبارة المفردة للقضية بل إن القضية وحدة مستقلة بذاتها، وعليه تنقسم القضية إلى قسمين: حملية، وشرطية وكلاهما يدخلان في الخبر المركب التام ، وعلى هذا النحو يمكن تعريف القضية بأنها القول المفيد الذي يحمل الصدق والكذب لذاته، والقضية هي

ما يسميه النحاة جملة ،غير أن الجملة النحوية تنقسم على قسمين: خبرية مثل الشمس حارة ، وهذه تحتمل الصدق أو الكذب، وإنشائية كالاستفهام والأمر والنهي والنداء وغيرها نحو «هل أتاك حديث موسى»، وهذه لا تحتمل الصدق أو الكذب، لأنها ليست أخباراً ولذلك لا تسمى قضايا؛ فالقضية هي الجملة الخبرية فقط [٢٢].

وتنقسم القضية بصورة عامة إلى قسمين أساسيين لدى المنطقي هما البسيطة Simpl [٢٣] والمركب[٢٤] (compound) ونعني بالبسيط: هو الواحد في كل مركب،[٢٥] ويقابل المركب: الذي هو عبارة عن ما اشتمل على عناصر واذا ما حققنا في هذه القضايا نجد أن صنف فيها يتحلل إلى أجزاء بعضها قضايا، ويسمى مركبة؛ والصنف الآخر لا يحتوي على أي جزء يؤلف قضية، ويسمى قضايا بسيطة [٢٦].

المبحث الثاني: أصناف القضايا:

أولاً: القضية الحملية:

بين ابن سينا في منطق الشفاء والنجاة والإشارات والتنبيهات وحتى في منطق المشرقيين أن القضية الحملية تنقسم على بسيطة ومركبة، فالبسيط هو الحملي؛ وهو الذي يكون النسبة التي يتبعها حكم صدق أو كذب اما بين مفردين مثلاً:

الإنسان حيوان [٢٧].

ويذكر ابن سينا أن للحمل قسمين :

١- حمل مواطاة : كقول المتحرك جسم.

٢- حمل اشتقاق كقول: الجسم متحرك .

وإنّ حمل المواطاة ليس معناه أنّ المحمول يحكم بوجود الموضوع، فإننا لا نقول: الجسم حصل للمتحرك ؛ وذلك لأن المتحرك شيء ما له الحركة ، وذلك الشيء لم يحصل له الجسم بل هو عين الجسم [٢٨].

وأما القضية المركبة تتألف من قضيتين حمليتين أو أكثر ترتبطان بأداة ربط معينه، وعلى أساس هذه الأداة يختلف نوع القضية المركبة الواحد منها عن الآخر [٢٩] .

ويذكر ابن سينا أن للقضية الحملية ثلاثة اجزاء بحسب المعنى:

أحدهما: معنى الشيء الذي هو الموضوع والآخر معنى الشيء الذي هو المحمول والثالث معنى النسبة والعلاقة التي تؤلف منها قضية وذلك لأنّه ليس كون الإنسان إنسانا هو كونه موضوعا ولا كون الحيوان هو كونه محمولاً بل إنّ العلاقة بينهما دال عليها لفظ ثالث فقيل: الإنسان هو حيوان أو يكون حيوان أو غير ذلك «رابطة» [٣٠] وإذا كان الخبر حملاً تسمى حملية وتتكون من موضوع ومحمول ونسبة، فالقضية الحملية عند ابن سينا تتم بأمور ثلاثة فإنها تتم بمعنى الموضوع ومعنى المحمول الذي يحمل على الموضوع والنسبة بينهما [٣١]

والقضية الحملية هي ما حكم فيها ثبوت الموضوع للمحمول أو نفيهما، ولهذا تنقسم القضية الحملية بلحاظ النسبة على موجبة، وسالبة، وإلى كلية وجزئية مثال على ذلك [محمد كاتب]

و[محمد ليس بكاتب]، ففي القضية الأولى يكون الحكم بثبوت الكتابة لمحمد، وأما في القضية الثانية حكم بنفي الكتابة عنه فالأولى موجبة : وتعني الحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع، مثل كل انسان حيوان، وبعض الطير أسود، فالحكم على هاتين القضيتين بالإيجاب وإما النسبة بين الموضوع والمحمول فثابتة وأما في القضية الثانية فيكون فيها الحكم، بنفي الموضوع للمحمول ويطلق أبن سينا على القضية الحملية التي تتكون من موضوع واحد مثلا: زيد كاتب، ويسميها القضية الثنائية وإنْ لم يصرح بالرابطة، وأما إذا كانت الحملية متكونة من أكثر من موضوع واحد مثلاً: الفرس والإنسان حيوان، أو يكون المحمول أكثر من محمول واحد مثلاً: زيد كاتب وطويل، فإنه يرجعهما إلى التأليف اللفظي ولكن المعنى واحدٌ مؤكدٌ أن القضية الحملية تتكون من موضوع ومحمول ورابطة فقط وأن من هكذا قضايا لا تكون قضية واحدة وإنما هما قضيتان ففي المثال الأول، هما قضيتان أحدهما: [إن الفرس حيوان]، والأخرى: [إن الإنسان حيوان]، والثانية أيضا قضيتان أحدهما: [زيد كاتب] ، والأخرى ،[زيد طويل] [٣٢] .

وهنالك نوع آخر من القضايا وهي القضية الثلاثية التي تتكون من موضوع ومحمول ورابطة والرابطة نحتاج اليها لندل على نسبة المحمول إلى الموضوع [٣٣] كما في قولنا: زيد (هو) قائم، وهي رابطة اللازمنية هذه الرابطة قد عرفت في اللغة الفارسية فالفعل المساعد موجود لديهم، أما في اللغة العربية لا يحتاج إلى هذه الرابطة لان هنالك ضميراً (هو) أو (هي) مضمراً فالقصد واضح، ومعناه كان هو حيا ثم

سائر اللغات تختلف في ذلك [٣٤] وأما القضية الرباعية: وهي التي تتكون من موضوع ومحمول والرابطة والجهة معها كما في المثال:

علي هو يجب أن لا يكتب.

علي هو يمكن أن لا يكتب.

علي هو يمتنع أن يكتب.

الموضوع الرابطة الجهة المحمول

وهنالك نوع آخر من القضايا الحملية وهي القضايا المتكثرة فإن تكثر الموضوع والمحمول يعدُّ واحداً [٣٥].

ويضع ابن سينا القضية الحملية في ثلاث مراتب هي:

١- ما دل فيه على تعين النسبة .

٢- ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعين.

٣- ما لم يدل فيه على نسبة أصلاً.

وهذا التقسيم الأخير هو الثنائي التام، والقسمان الآخران ثلاثيان، ولكن أولهما ثلاثيٌ تامٌ، والثاني ثلاثيٌ لم تتمم ثلاثيته، وبالجملة فإن الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة

كقولنا: الإنسان يوجد عـــادلا.

أو قولنا: إنّ الإنسان هو عدل.

فإن لفظة يوجد ولفظة هو ليس داخلة على أنها بنفسها محمول، بل لندل على أن المحمول موجود للموضوع، وأما لفظة يوجد فلندل على وجود المحمول للموضوع في زمان المستقبل، واما لفظة (هو) فتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً، فإن الرابطة تدل على نسبة المحمول، والأسوار يدل على كمية الموضوع [٣٦].

وانتهى ابن سينا إلى أننا عندما ننظر إلى القضية، الحملية من جهة الكم، فإنها: تحمل الصدق، أو الكذب، وإذا نظرنا إلى القضية الحملية من جهة الكيف الموضوع فإنه تكون موجبة أو سالبة ويطلق على هذا النوع من القضايا بالمحصورات الاربعة التي يعني بها القضايا التي يكون موضوعها كلي وحكم

المحمول فيها على ذلك الكلي ذاهبا إلى المصاديق، والمصاديق قد بينت فيها كمية الأفراد إما كلية وإما جزئية:

مثال:

كل انسان ضاحـــك ـــــ محصورة كلية.

بعض الإنسان ضاحك ـــــ محصورة جزئية.

ولم تحظَ القضية المحصورة بتوضيح كافٍ ومفصل من لدن ابن سينا في منطق الشفاء فأنه أكتفى أنْ يوضح القضية الحملية الشخصية والمهملة واختصر القول في المحصورة الحملية وأنه وعد في مبحث القياس أَنّه سيكمل القول عن المحصورات [٣٧].

ويرى المناطقة أنّ هذه القضايا الشخصية والمهملة والمحصورة لا اعتبار الا بالمحصورة؛ وذلك لأن المنطقي قواعده عامة وشخصية ومهملة لا عموما فيها، ولم يذكر ابن سينا القضية الطبعية في كل مؤلفاته المنطقية على الرغم من أن أرسطو ذكرها وهذه مفارقة بين ابن سينا وأرسطو.

وأن القضية المحصورة المسورة تقع في أربعة أنواع هي:

١- القضية موجبة كلية، كـــل إنســـــــان فـــــــانٍ .

٢- القضية سالبة كلية، لا شيء من الجـــهل بنـــــافـع .

٣- القضية موجبة جزئية، بعض الطلـــبة ناجحـــون [٣٨] .

٤- القضية سالبة جزئية، بعض الطيور ليست بجـارحة[٣٩].

تلك هي القضايا المحصورة التي حددها أرسطو، وركز فيها على تحديد كم الموضوع من دون كم المحمول، وقد عدّ الأول: مصداقاً، والثاني: مفهوماً؛ وذلك لأن القضية الحملية تتكون من موضوع ومحمول، وأن تحديد كم القضية تابعٌ لتحديد كم الموضوع، من دون كم المحمول ،وأن سور القضية معدود للموضوع لا للمحمول، وقد اهتم ابن سينا وبين الفرق بين القضية: كلية الموضوع وبين كونها كلية المحمول وهذا إنجاز يعود له وقوله: ((السور الكلي يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول، فإنّ المحمول وإن كان كلياً ، فليس السور يدل على أن النسبة لكليته، بل على أن نسبته إلى

كلية الموضوع))[٤٠] . وهذا يعني إذا كان المحمول كليا ليس بالضرورة أن يكون حكم القضية كلياً، ((وليس الحكم بأفراد المحمول على الموضوع ؛ فإن السور إذا دخل على المحمول الذي يُنظر إليه باعتبار المفهوم وليس الماصدق، أو على الحد الشخصي الذي يتعلقُ بوحدة لا تقبل التقسيم سواء كان موضوعاً أو محمولاً، انحرف عن موضعه اللائق به وخرج بالمحمول عن طبيعته، ولهذا يُسمي ابن سينا القضايا التي يتم تسوير المحمول فيها بالمنحرفات وأن فكرة تسوير المحمول إنّما أدى إليها اجتهاد ابن سينا في الرد على من زعم أنه لا مُهمل إلا وهو كلي، وبيان أن الألف واللام في اللغة العربية لا تُوجب الحصر الكلي، وذلك في سياق التمييز بين كلية الموضوع وكلية القضية، فلما تمادى به التحليل، كما يذكر، أحتاج إلى أن يقرر أن الحصر يجب أن يقع في الحكم من غير تناول للمحمول أيضا، واحتجنا أن نبين أن تناوله للمحمول كيف يكون، ووقعنا إلى المنحرفات))[٤١].

ولا بُدَّ الاشارات إلى أن هنالك قضايا لم يشر إليها أرسطو بل ظهرت متأخرة عنه رواقية اسلامية وهي :

١- القضية الشخصية:

إن الشيخ الرئيس كان يحاول التفرقة بين القضية الشخصية وبين القضايا الأخرى، وقد ميز في مبحث الألفاظ بين اللفظ الكلي واللفظ الجزئي ويؤكد أن كل لفظ لا يمكن أن يدلّ به على معنى واحد على كثير من الألفاظ التي يشترك بها مثل: زيد، فهو جزئي ، واما الكلي فهو ما يقابله وهكذا يقف ابن سينا فلو كان موضوع القضية الحملية جزئياً حقيقياً كانت القضية شخصية أي مخصوصة ((ولما كان موضوع القضية لا يخلو إما أن يكون كلياً أو جزئياً فالحكم إما على الكلي وإما على الجزئي، فإن كان الموضوع جزئياً كقولك: زيد كاتب)) [٤٢] اذن زيد : موضوع جزئي حقيقي، إذن فالقضية الشخصية هي القضية التي يكون موضوعها فرداً [٤٣].

٢- القضية المهملة:

وأما إذا كان موضوعها كلياً فسيكون الحكم ذاهباً إلى الموضوع فتسمى المهملة وهو القسم الثاني من اقسام القضية الحملية ((والمهمل هو أن تذكر الحكم، ولا تذكر كميته المذكورة التي بها تصير محصورة بلفظة حاصرة، وقد تسمى سوراً)) [٤٤]ولا نجد اختلافاً فيما ذكره ابن سينا في منطق المشرقيين قائلاً: يقول

((وأعني بالمهمل ما موضوعه كلي قد بين كيفية الحمل فيه ولم تبين كميته))[٤٥]، ومثال على ذلك ، في الموجبة: [الإنسان كاتب]، وفي السالبة [الإنسان ليس بكاتب][٤٦] والحكم ذاهب إلى مصاديق الموضوع ولم يتبين عدد المصاديق أو الأفراد فالقضية مهملة وتقابلها القضية المسورة المحصورة فالشيخ يفرق بين كلية الموضوع وبين كلية الحكم وأنّ كلية الموضوع تختلف عن كلية الحكم وهنا يقول: ((وليس إذا كان موضوعك كليا فقد صار حكمك بذلك كليا عليه ما لم تحكم بأنه موجود في كله أو غير موجود ،فإذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعة للعموم فقط))[٤٧].

ثانياً: القضية الشرطية.

لا بد أن نشير إلى نقطة جوهرية في أصل القضية الشرطية، هل هي أرسطية النشأة أم هنالك رأي محاذٍ لهذا الرأي على الرغم من أن أغلب الشراح العرب قد تابعوا ابن سينا في اعتقاد أنّ القضايا الشرطية ترجع إلى أرسطو طاليس، ولكن كما يرى بعض الباحثين أن هنالك أثنين من المناطقة العرب هما (أبو بركات البغدادي)* و(القطب الشيرازي) قد تنبها إلى أن أرسطو لم يذكر القضايا الشرطية، ويذهب ابن سينا إلى أن أرسطو طاليس تغافل عن ذكر القضايا الشرطية في كتابه «في المقاييس» ؛وذلك إما لقلة فائدتها في العلوم أو لاعتماده على أن الأذهان التي عرفت الحمليات تنتهي منها إليها لتعرفها، ويشير أبو بركات البغدادي إلى أن المتأخرين زعموا أن أرسطو طاليس صنف في القضايا كتاباً خاصاً، ولم ينقل إلى العربية وهو تخمين لا حقيقة له، ويذهب الشيرازي إلى أن المتأخرين قد زادوا على منطق أرسطو المتصلات والاقترانات الشرطية [٤٨] وقد لاحظ الفارابي هذا الموقف سابقاً قائلاً: ((وزعموا أن لأرسطو طاليس كتباً في المقاييس الشرطية وأما في كتبه في المنطق فما نعلم أنه أفراد قولاً في المقاييس الشرطية ، وإنما يوجد ذلك في تفاسير المفسرين يحكونها عن ثأوفراسطس))[٤٩] ومن هذا الرأي يؤكد الفارابي أنّ القضايا الشرطية من صنع شراح أرسطو.

والقضية الشرطية تتكون من قضيتين حمليتين ترتبطان بأداة ربط معينة تسمى الأولى مقدماً والقضية الثانية تالياً وتقسم الشرطية على متصلة ومنفصلة بحسب الإيجاب والسلب فيقول ابن سينا:

أو الذي لأجـــــــل شرط يشترط يصير قولاً واحـــــــــداً لما اربط[٥٠]

يقصد في هذا المثال القضية الشرطية المتصلة التي تتكون من مقدم وتالٍ ((فإنها إما أن تكون نسبة الحكم فيها نسبة المتابعة واللزوم والاتصال مثل قولنا: [إنّ الشمس طالعة فالنهار موجود]، فإن قولك: [الشمس طالعة] قضية في نفسه، وقولك [فالنهار موجود] قضية أيضاً، وقد وصلت أحدهما بالأخرى))[٥١].

والإيجاب في الشرطية المتصلة كما في المثال:

كقولنا إن كـــــانت الكـــــواكب طالـــــعة فقرص الشمـــــس غـــاب[٥٢].

يقصد هنا أنّ القضية الشرطية المتصلة التي تعدّ قولاً واحداً والتي تتكون من مقدم وتالٍ أيضاً فتكون بينهم نسبة المتابعة واللزوم والاتصال فإذا فرض الأول منها المقترن به حرف الشرط نسميه المقدم لزم عنه التالي.

وأنّ القسم الآخر من الشرطية هو المنفصلة ويقصد بها ابن سينا ((أن تحكم بانفصال تالٍ عن مقدم)) [٥٣] ومثال ذلك: [إما أن يكون هذا العدد زوجاً، وإما أن يكون هذا العدد مفرداً] فأن قولك: [هذا العدد زوج]، وقولك: [هذا العدد فرد] كل في نفسه قضية، وقد قرن بينهما مباينة ومعاندة ومحاجزة [٥٤].

ويرى الطوسي أن الايجاب في المنفصلة هو الحكم بوجود العناد بين أجزائها، أما السلب فهو الحكم بلا وجوده سواء أن كانت اجزاؤها موجبة أو سالبة أو مختلطة منها كما أن أجزاء الانفصال لا تستحق أن تسمى مقدماً أو تالياً وأن سميت كان على سبيل المجاز وليس بالحقيقة؛ وذلك لأنها متميزة بالطبع إذ لا تفاوت في تقديم أيها اتفق، ولأنه يجوز أن تكون فوقه اثنان؛ ولذلك ذكر الشيخ ابن سينا التسمية لهما في المتصلة من دون المنفصلة[٥٥]

فالمتصلة أيضا تنقسم على لزومية واتفاقية ويقصد باللزومية: وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم، لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والتضايف [٥٦] .

وأمّا الاتفاقية: فهي ما حكم فيها بمجرد الاتصال أو نفيه من غير أن يكون ذلك مستنداً إلى العلاقة نحو: [كلما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق]، لعدم ارتباط وعلاقة بين ناطقيّة الإنسان وناهقية الحمار، بشكل يستحيل انفكاكها عقلا كـ [طلوع الشمس ووجود النهار]، نعم وقع خارجاً طوال تاريخ الخلقة أنه كلما كان

البشر على وجه الأرض وكان ناطقاَ كان بجنبه الحمار وكان ناهقاً من دون أن يكون بينهما ارتباط بسببية ومسببية [٥٧] .

أما المنفصلة: فهي إما حقيقية، وإما مانعة الجمع، وإما مانعة الخلو، فيقصد ابن سينا من الحقيقية: وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأيها في الصدق والكذب معاً، مثلاً: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً.

ونعني بـ مانع جامع: هي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين في الصدق فقط، مثلا: إما أن يكون هذا الشيء حجراً أو شجراً.

وأما مانعة الخلو: وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزأين في الكذب فقط، مثلاً: إما أن يكون زيد البحر أو لا يغرق.

وكل واحدة من هذه الثلاثة إما عنادية: وهي التي يكون فيها لذات الجزأين واما اتفاقية: وهي التي تكون فيها التنافي بمجرد الاتفاق، مثلا: الأسود اللاكاتب، إما أن يكون هذا أسودَ أو كاتباً مانعة الجمع، أو أسود أو لاكاتباً مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي يرفع فيها ما حكم به في موجباتها، فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية، وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية، وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية [٥٨].

الخاتمة:

اتضح لنا أمن خلال البحثَ أن القضية هي قولٌ تامٌ مركب يحُمل الصدق أو الكذب لذاته، وأن هذا التعريف للقضية من الرسم التام؛ لأنه يتكون من الجنس القريب ومن الخاصة، والسبب في أضافة قيد لذاته في هذا التعريف هو إخراج بعض الإنشاءات من التعريف وهي التي يتوهم في حقها الاتصاف بالصدق والكذب

وتنقسم القضية بصورة عامة إلى قسمين أساسيين لدى المنطقي هما البسيطة والمركبة ، فالبسيط هو الحملي؛ وهو الذي يكون النسبة التي يتبعها حكم صدق أو كذب، وأما القضية المركبة تتألف من قضيتين حمليتين أو أكثر ترتبطان بأداة ربط معينه، وعلى أساس هذه الأداة يختلف نوع القضية المركبة الواحد منها عن الآخر وتسمى القضية الشرطية، والشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة فالمتصلة أيضا تنقسم

على لزومية واتفاقية ويقصد باللزومية: وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم، لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والتضايف، أما المنفصلة ويقصد بها ابن سينا أن تحكم بانفصال تالٍ عن مقدم ومثال ذلك: [إما أن يكون هذا العدد زوجاً، وإما أن يكون هذا العدد مفرداً] فإن قولك: [هذا العدد زوج]، وقولك: [هذا العدد فرد] كل في نفسه قضية، وقد قرن بينهما مباينة ومعاندة ومحاجزة.

الهوامش:

١ البارون كارادوفو، ابن سينا، ص١٦٤.

٢ ابن سينا، الإشارات، ص٢٢٢.

٣ إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، ص ١٤٧.

٤ محمد مهران، المنطق الصوري، ص١١٧-١١٨.

٥ جعفر آل ياسين، فيلسوف عالم، ص١١٨-١١٩.

٦ البالون ، كاردوفو، ابن سينا، ص١٦٤

٧ عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ط١،١٩٨١، ص٢٢٣.

٨ ابن سينا، الشفاء- العبارة، ص٤.

٩ ينظر: المصدر نفسه، ص١-٢.

١٠ المصدر نفسه.

١١ المصدر نفسه، ص٣.

١٢ المصدر نفسه، ص٤.

١٣ مشكور كاظم العوادي، البحث الدلالي عند ابن سينا، ص٢٧.

١٤ ابن سينا، الشفاء، العبارة، ص٤.

١٥ جعفر آل ياسين، المنطق السينوي – عرض ودراسة للنظرية المنطقية عند ابن سينا، ص٥٩-٦٠.

١٦ المصدر نفسه، ص٦٠.

١٧ ابن سينا، الشفاء، العبارة ، ص١٨-١٩.

(*) يقول نيقولا ريتشر: ((كان اهتمام المناطقة العرب بالقضايا الشرطية اهتماما ملحوظا فقد تتأولوها بالدراسة والتحليل متابعين في ذلك الرواقيين والشراح اليونانيين فميزو بين نوعها المتصل والمنفصل ...ولعل هذا الاهتمام وضع المشائين منهم في حيرة بالنسبة لمدى معالجة أرسطو ، وهل عرفها أرسطو ،أم أنه لم ينتبه لها ولعل هذا هو ما دفع بعض المناطقة

، ومنهم ابن سينا ،متأثرين بالشراح اليونانيين المتأخرين إلى القول بأن لأرسطو في القضايا الشرطية نظرية مفصلة لم تصل إلى أيديهم مصادرها ، بل ذكر بعض المتأخرين أن أرسطو صنف القضايا الشرطية كتاباً خاصاً لم ينقل إلى العربية ...ويشير ابن سينا في كتاب العبارة إلى انواع القضايا الحملية والشرطية وقبل أن يشرع في الحديث عن النوع الحملي يقول فلنؤخر القول في الشرطيات فأنا سنأتيك فيها بكلام مستقصى وننتظر ويطول بنا الانتظار حتى ينتهي الكتاب دون أن نظفر بمثل هذا الكلام المستقصي وربما يعود هذا الاضطراري عند المناطقة المسلمين إلى إهمال أرسطو لهذه القضايا)) :ينظر: نيقولاريشر ،تطور المنطق العربي، ص٦٨-٧٠.

١٨ البارون كارادوفر، ابن سينا، ص١٦٥.

١٩ الشيخ الرئيس أبي علي، منطق المنطقين، ص٧٢.

٢٠ المصدر نفسه، ١٠٦.

٢١ جعفر الباقري، دروس في علم المنطق، ص٦٢.

٢٢ أحمد عبده خير الدين، علم المنطق، ص٦٣.

٢٣ فريد جبر وتوفيق العجم وآخرون، مصطلحات علم المنطق عند العرب، ص١٢٦٧.

٢٤ المصدر نفسه، ١٢٥٠.

٢٥ المصدر نفسه، ص١٦٤.

٢٦ عادل فاخوري، المنطق الصوري، ص١٣.

٢٧ فخر الدين الاسفراني النيشابوري، شرح كتاب النجاة لابن سينا، ص٧١.

٢٨ ابن سينا، شرح عيون الحكمة، ص١٢٠.

٢٩ محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري، ١٩٩٤.

محمد أبو زهرة، الخطابة (أصولها – تاريخها في أزهر عصورها عند العرب)، ص١٢٨.

٣٠ الشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا، منطق المشرقيين ويليه الأرجوزة المزدوجة في المنطق، ص٧٦

٣١ ينظر: ابن سينا، الشفاء، العبارة ، ص٣٧-٣٨.

٣٢ المصدر نفسه، ص٩٦.

٣٣ المصدر نفسه، ص٧٦.

٣٤ المصدر نفسه ، ص٧٧.

٣٥ المصدر نفسه ، ص٩٦.

٣٦ المصدر نفسه ، ص٧٧.

٣٧ المصدر نفسه، ص٤٦.

٣٨ ينظر: جعفر باقر الحسيني، معجم مصطلحات المنطق، ص١٢٢.

٣٩ نعمة محمد إبراهيم، قوانين الانتظار وعروض الأفكار عند الفلاسفة، ص٦٦.

٤٠ ابن سينا، الشفاء، العبارة، ص٥٢.

٤١ عجوط محمد، القضية المنحرفة وتسوير المحمول عند ابن سينا، مجلة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: (١٣)، ٢٠١٥، ص٣٣.

٤٢ ابن سينا، الشفاء–العبارة، ص٤٥.

٤٣ علي حسين الجابري، علم المنطق الأصول والمبادئ، ص٨٧.

٤٤ الشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا، منطق المشرقيين ويليه الأرجوزة المزدوجة في المنطق، ص٧٥.

٤٥ ابن سينا، الشفاء–العبارة، ص٥٠.

٤٦ الشيخ الرئيس أبو علي ابن سينا، منطق المشرقيين ويليه الأرجوزة المزدوجة في المنطق، ص٧٥.

٤٧ ابن سينا، الشفاء، العبارة، ص٥٠

(*) أبو البركات البغدادي: كان يهودياً ثم أسلم، وأقام في بغداد، وكان في خدمة المستنجد بالله درس الطب والفلسفة والمنطق، وأصابه في آخر عمره بالعمى وتوفى. ينظر: عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج١، ص٧٨.

٤٨ عصام زكريا محمود، مفهوم الزوم المنطقي ومشكلاته، ص٤٤–٤٥.

٤٩ الفارابي، شرح الفارابي لكتاب العبارة، ص٥٣، وينظر كذلك: عصام زكريا محمود، مفهوم الزوم المنطقي ومشكلاته، ص٤٥.

٥٠ الشيخ الرئيس أبو علي ابن سينا، الأرجوزة المزدوجة–منطق المشرقيين، ص١٠٧.

٥١ المصدر نفسه، ص٧٢.

٥٢ المصدر نفسه، ص١٠٧.

٥٣ المصدر نفسه، ص٧٤.

٥٤ المصدر نفسه، ص٧٢.

٥٥ ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ص ٧٤.

٥٦ الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا، كتاب المنطق، ص٣٩٠.

٥٧ الملا عبد الله اليزدي، حاشية على التهذيب، ص١٢٠.

٥٨ الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا، كتاب المنطق، ص٣٩٠.

المصادر والمراجع:

١. البارون كارادوفو، ابن سينا، ترجمة: عادل زغير، تقديم مراجعة: محمد عبد الغني حسن، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م .

٢. ابن سينا، الإشارات تحقيق سليمان دنيا ، دار المعارف، القاهرة، ط٣، بلا ط .

٣. إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العلمة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤. محمد مهران، المنطق الصوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٠.

٥. عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدار العربية للكتاب ،ليبيا ، ط١٩٨١،١.

٦. ابن سينا، الشفاء- العبارة، تصدير طه حسين، تحقيق ابرهيم مدكور، قسم المنطق، ج١، دار ذوي القربى، ايران،ط١، بلا .ت.

٧. مشكور كاظم العوادي، البحث الدلالي عند ابن سينا، دار سلوني، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٨. جعفر آل ياسين، المنطق السينوي - عرض ودراسة للنظرية المنطقية عند ابن سينا، دار الافاق الجديد، بيروت،ط١، ١٩٨٣م-١٤٠٣هـ،.

٩. جعفر الباقري، دروس في علم المنطق، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٤١٤هـ .

١٠. أحمد عبده خير الدين، علم المنطق، بلا دار، القاهرة، ط١، ١٩٣٠.

١١. فريد جبر وتوفيق العجم وآخرون، مصطلحات علم المنطق عند العرب، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان-بيروت، ط١، ١٩٩٦.

١٢. عادل فاخوري، المنطق الصوري، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٩،ص١٣.

١٣. فخر الدين الاسفراني ، النيشابوري ، شرح كتاب النجاة لابن سينا ، تقديم وتحقيق: مقصود محمدي وعزت الملوك قاسم قاضي ،قسم المنطق، منشورات انجمن، طهران، ط١، بلات ، ص٧١.

١٤. ابن سينا، شرح عيون الحكمة، فخر الدين الرازي، تحقيق: احمد حجازي احمد السقا،ج١، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ايران-طهران، ط١، ١٣٧٣هـ.ش-١٤١٥هـ.ق .

١٥. محمد مهران، مدخل إلى المنطق الصوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٤.

١٦. محمد أبو زهرة، الخطابة (أصولها - تاريخها في أزهر عصورها عند العرب)، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ص١٢٨.

١٧. الشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا، منطق المشرقيين ويليه الأرجوزة المزدوجة في المنطق، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتاب العالمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١١.

١٨. نعمة محمد إبراهيم، قوانين الانتظار وعروض الأفكار عند الفلاسفة، مطبعة الميزان، النجف الاشرف، ط١، ٢٠١٣.
١٩. عجوط محمد، القضية المنحرفة وتسوير المحمول عند ابن سينا، مجلة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: (١٣)، ٢٠١٥.
٢٠. علي حسين الجابري، علم المنطق الأصول والمبادئ، دار الزمان، دمشق–سوريا، ط١، ٢٠١٠.
٢١. عصام زكريا محمود، مفهوم الزوم المنطقي ومشكلاته، بإشراف: محمد مهران رشوان، جامعة القاهرة، مصر،٢٠٠١، ص٤٤–٤٥.
٢٢. الفارابي، شرح الفارابي لكتاب العبارة، تحقيق ولهانم كوتش اليسوعي وستانلس ماروا اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٠.
٢٣. الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا، كتاب المنطق، تحقيق: محمد عثمان، مجلد١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م.
٢٤. الملا عبد الله اليزدي، حاشية على التهذيب، تعليق: مصطفى الحسيني الدشتي، دار التفسير، ايران، ط١، بلات.